

 The American  
University in Cairo

School of Global Affairs  
and Public Policy

Center for Migration and Refugee  
Studies



## ورقة السياسات

# الهجرة المختلطة للشباب في لبنان

اعداد  
الاستاذة الدكتورة حلا نوفل

اغسطس 2023

## الهجرة المختلطة للشباب في لبنان

### المقدمة

يتميز لبنان بتاريخه الطويل مع الهجرة، سواء هجرة اللبنانيين الى الخارج أو تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء والعمال المهاجرين. ويستضيف البلد حالياً أكبر عدد من اللاجئين لكل فرد على مستوى العالم، مع دخول حوالي مليوني لاجئ سوري منذ العام 2011 نتيجة الحرب في سوريا. ويتواجد نحو 200.000 لاجئ فلسطيني منذ عام 1948، و11.778 لاجئ من العراق والسودان ودول أخرى، يضاف اليهم نحو 250.000 عاملة منزلية مهاجرة. وتجدر الإشارة الى ان لبنان لم يصادق على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، ولا يعترف بوضع اللاجئين أو يدعم حقوق اللاجئين. كما لم يوقع لبنان على الاتفاقية الدولية لعام 1990 لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ وفي حين صادق على سبعة من ثمانية اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية، لم يصادق على الاتفاقيات التي تنص على حماية العمال المهاجرين.

وتشير المراجع الدولية والإقليمية إلى أن الشباب يمثلون نسبة عالية من اللاجئين وطالبي اللجوء والعمال المهاجرين، وتتجلى هذه النسب بشكل أكثر وضوحاً في البلدان الأقل نمواً، حيث تعمل النزاعات القائمة، وفرص العمل والتعليم المحدودة، والإخفاق العام في التنمية كعوامل دفع للشباب إلى المضي قدماً بحثاً عن مستقبل واعد.

في لبنان، تمثل فئة الشباب (15-29 سنة) بين اللاجئين الفلسطينيين 27.8 في المائة، وبين اللاجئين الفلسطينيين من سوريا 26.6 في المائة؛ كما تحتل فئة الشباب (15-24) بين اللاجئين السوريين نسبة 16 في المائة<sup>2</sup>. ومن المعروف أنه في أوقات الأزمات والحروب، يكون المراهقون والشباب من بين أكثر الفئات السكانية ضعفاً وتضرراً، حيث تؤكد الدراسات والأبحاث تأثير هشاشة الظروف المعيشية والمخاطر التي يتعرض لها الشباب على حياتهم وتطلعاتهم، وتؤدي إلى آثار سلبية طويلة الأمد وعميقة على مستقبلهم.

يندرج إعداد هذه الورقة في إطار الاهتمام الدولي والإقليمي بظاهرة "الهجرة المختلطة" التي تناول بشكل أساسي الشباب، بهدف رصد تدفقاتها، وجمع البيانات حول سمات الحركات المختلطة، وتحديد احتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء سعياً الى الاستجابة لها بطريقة مراعية لحماية حقوقهم. تركز هذه الورقة على الهجرة المختلطة في لبنان والحيز الذي يحتله فيها المهاجرون واللاجئون الشباب على وجه التحديد، انطلاقاً من المعطيات الحديثة المتوافرة، والأدبيات المنشورة وغير المنشورة، فضلاً عن المعلومات المتاحة من الجهات المعنية بها. وتجدر الإشارة إلى أن الأبحاث والدراسات التي تستهدف بشكل مباشر الهجرة المختلطة للشباب في لبنان قليلة جداً<sup>3</sup>، في حين أن تلك التي تتناول أوضاع المهاجرين واللاجئين ككل تتضمن معلومات تنطبق إلى حد بعيد على المهاجرين واللاجئين الشباب.

استناداً الى نمط حركات التنقل المختلطة السائدة في لبنان، تنطلق هذه الورقة من تعريف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) للهجرة المختلطة، وهو التالي:

<sup>1</sup> Lebanese Palestinian Dialogue Committee (LPDC), Central Administration of Statistics (CAS), Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) (2019), **The Population and Housing Census in Palestinian Camps and Gatherings in Lebanon (LFHLCS)**, 2017, Detailed Analytical Report, p.70.

<sup>2</sup> UNFPA, UNICEF, UNESCO, Save the Children, UNHCR (2014), **Situation Analysis of Youth in Lebanon Affected by the Syrian Crisis**, April, p.3: <http://www.unfpa.org.lb/Documents/Situation-Analysis-of-the-Youth-in-Lebanon-Affecte.aspx>

<sup>3</sup> نذكر من هذه الدراسات على وجه الخصوص: صندوق الأمم المتحدة للسكان، الهجرة المختلطة للشباب في بيروت، الدوافع، التجارب الحياتية، الصحة والحقوق الجنسية والانجابية، دراسة تجريبية، 2019 (الباحثة الرئيسية د. حلا نوفل)

”حركات تنقل غير نظامية واسعة النطاق ومختلطة تحدث عبر الحدود لأسباب مختلفة. وتضم هذه الحركات عدداً من الأشخاص من أصحاب الاحتياجات والخلفيات المتباينة المسافرين سوية، مستخدمين الطرق ووسائل النقل نفسها، وقد تشمل طالبي اللجوء، واللاجئين، وضحايا الإتجار، والأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المفصولين عنهم، علاوة على المهاجرين من الفئات الضعيفة. وكثيراً ما يكون للمتاجرين بالبشر ومهربي المهاجرين دور هام في حركات الهجرة غير النظامية والمختلطة“<sup>4</sup>.

وعليه، تتناول هذه الورقة الإطار اللبناني الاقتصادي والاجتماعي العام، والمعطيات الإحصائية عن السكان واللاجئين في لبنان، والإطار القانوني للهجرة واللجوء، وتركز بشكل خاص على أوضاع الشباب<sup>5</sup> بين اللاجئين الفلسطينيين من سوريا واللاجئين من العراق واللاجئين السوريين، لتنتهي بتقديم بعض التوصيات الموجهة الى كل من الدولة اللبنانية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية.

## أولاً: الإطار العام الاقتصادي والاجتماعي

منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر 2019، يتعرض لبنان لأزمة اقتصادية ومالية متفاقمة، أضيفت اليها التداعيات الاقتصادية المزدوجة لتفشي جائحة كورونا خلال الفترة (2020-2022) والإنفجار الكبير الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020. وتأتي الأزمة الاقتصادية والمالية التي يشهدها البلد ضمن الأزمات الاقتصادية الأسوأ على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر<sup>6</sup>، علماً أنه كان ولا يزال للأزمة الاقتصادية الأثر السلبي الأكبر (والأكثر استمراراً) على الأصدمة الاجتماعية والصحية والبيئية. فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي الإسمي من قرابة 52 مليار دولار في 2019 إلى ما يقدر بـ 23.1 مليار دولار في 2021، وأدى استمرار الانكماش الاقتصادي إلى تراجع ملحوظ في الدخل المتاح للإنفاق، وانخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 36.5 في المائة بين عامي 2019 و2021، وأعاد البنك الدولي في تموز/ يوليو 2022 تصنيف لبنان ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، بتراجع ملحوظ من وضع الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. وقد فرض القطاع المصرفي بشكل غير رسمي قيوداً صارمة على حركة رأس المال وتوقف عن تقديم القروض أو اجتذاب الودائع. ويؤدي تراجع متوسط الدخل، مقترناً بمعدل تضخم من ثلاث خانات وانخفاض حاد في قيمة الليرة اللبنانية، إلى تقلص شديد في القوة الشرائية، علماً أن معدل البطالة ارتفع من 11.4 في 2018-2019 إلى 29.6 في المائة في 2022. وتقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 20.3 في المائة

<sup>4</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة عمل من عشرة نقاط، تحديث عام 2016. هذا التعريف لا يختلف عن تعريف منظمة الهجرة الدولية (IOM) وهو التالي: ”تتمثل الخصائص الرئيسية لتدفقات الهجرة المختلطة في السمة غير النظامية وتعدد العوامل الدافعة لها، فضلاً عن الاحتياجات والملاحم المتباينة للأشخاص المعنيين. ويمكن تعريف التدفقات المختلطة بأنها ”حركات تنقل معقدة للسكان بمن فيهم اللاجئون، وطالبي اللجوء، والمهاجرون الاقتصاديون، وغيرهم من المهاجرين. وقد يشكل أيضاً الأطفال الفاصرون غير المصحوبين بذويهم والمهاجرون البيئيون والأشخاص المهزبون وضحايا الإتجار والمهاجرون الذين تقطعت بهم السبل، من بين آخرين، جزءاً من التدفقات المختلطة“.

(IOM's Ninety-Sixth Session, Discussion Note: International Dialogue on Migration) :  
[https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbd1486/files/migrated\\_files/Country/docs/Mixed-Migration-HOA.pdf](https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbd1486/files/migrated_files/Country/docs/Mixed-Migration-HOA.pdf)

<sup>5</sup> المعلومات المتوافرة هي عن الشباب والشابات في الفئة العمرية (15-29) سنة

<sup>6</sup> تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني، عدد ربيع 2021 (شوه في 2023/5/15)

<sup>7</sup> البنك الدولي في لبنان، شوه في 2023/5/15 على:

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/overview#:~:text=%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%20%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%20%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%8B,%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%AA%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A3%D8%BA%D8%B3%D8%B7%D8%B3%2F%D8%A2%D8%A8%202020>

في عام 2020 وأدى انهيار العملة الوطنية إلى معدلات تضخم تجاوزت حد الـ100 في المائة (في العام 2022، بلغ معدل التضخم السنوي 171.2 في المائة). ويعمل التضخم بمثابة ضريبة تنازلية شديدة، تؤثر على الفقراء والمحرومين بشكل غير متناسب، وكذلك الأشخاص ذوي الدخل الثابت مثل المتقاعدين. ومن المرجح أن تستمر معدلات الفقر في التفاقم، لتغطي ثلاثة أرباع السكان بحسب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وتواجه نسبة أعلى من الأسر تحديات في الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية والخدمات الأساسية. ومما لا شك فيه أن انكماش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اللبناني بالقيمة الحقيقية وارتفاع التضخم سيؤديان إلى زيادة كبيرة في معدلات الفقر وسيؤثران على السكان من خلال قنوات مختلفة مثل فقدان فرص العمل المنتجة، وانخفاض القوة الشرائية الحقيقية، وتوقف التحويلات الدولية<sup>8</sup>. ومنذ بداية الأزمة، تعاني فئة الشباب على وجه الخصوص تداعياتها، وتعتمد الأيدي العاملة عالية المهارة الفرص المحتملة في الخارج، ما يشكل خسارة اجتماعية واقتصادية دائمة للبلاد<sup>9</sup>.

وقد ألفت الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة بكل ثقلها على اللاجئين والمهاجرين الذين يتركزون بشكل خاص في المناطق اللبنانية الأكثر حرماناً، إذ يواجهون صعوبات كبيرة في إيجاد فرص عمل ومسكن والحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، في بلد يعاني أصلاً اختلالات في الخدمات المتوافرة لسكانه<sup>10</sup>.

## ثانياً: المعطيات الإحصائية عن السكان واللاجئين في لبنان

قدّر عدد السكان المقيمين في لبنان (باستثناء المقيمين في المخيمات الفلسطينية) بـ 4.842.000 نسمة في العام 2018-2019. ويعاني لبنان نقص البيانات الدقيقة عن السكان المقيمين وخصائصهم، وأكثر من ذلك تلك المتعلقة بالمهاجرين وفئاتهم (لاجئون، مقيمون غير موثقين، عمال مهاجرون، إلخ). ويعود التعداد السكاني الوحيد إلى عام 1932، ولم يتم إجراء أي تعداد آخر منذ ذلك التاريخ. وغالباً ما تكون المعلومات المتعلقة بالعمال المهاجرين واللاجئين تقديرية وتختلف حسب المصادر بسبب عدم وجود أنظمة تسجيل ووجود عدد كبير من اللاجئين والمهاجرين غير المسجلين. وترتبط الاختلافات في المعلومات الإحصائية، علاوة على العديد من القضايا التي يواجهها المهاجرون واللاجئون في لبنان، بالطبيعة "غير المرئية" للاجئين في المناطق المدنية.

<sup>8</sup> البنك الدولي، لبنان في حالة كساد متعمد مع عواقب غير مسبوقة على رأسماله البشري واستقراره ورخائه. شوهد في 2023/4/25 على: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/11/30>

<sup>9</sup> بتصرف، عن تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني (بيروت، 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): لبنان يعاني استنزافاً خطيراً للموارد، بما في ذلك رأس المال البشري، حيث باتت هجرة العقول تمثل خياراً يائساً على نحو متزايد.

<sup>10</sup> راجع على سبيل المثال لا الحصر تقرير المنظمة الدولية للهجرة تحت عنوان: "الأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد-19 وإنفجار المرفأ فاقمت من حالة ضعف المهاجرين في لبنان". شوهد في 2023/8/15 على:

<https://lebanon.un.org/ar/128585-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19-%D9%88%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%81%D8%A3-%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B6%D8%B9%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D8%8C-%D8%A8%D8%AD%D8%B3%D8%A8>

<sup>11</sup> CAS and International Labor Organization (ILO), LFHCLS 2018-2019 Lebanon, Beirut, 2020, p.18

## ١- اللاجئين الفلسطينيين

اللاجئون الفلسطينيون هم أكثر مجموعات اللاجئين التي طال أمدتها في لبنان، وقد انضمت إليهم مجموعات أخرى من اللاجئين وطالبي اللجوء على مدى العقود الماضية.

ويبين الجدول التالي أحدث المعطيات حول فئات اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان:

### جدول 1: فئات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

الفئة	العدد
اللاجئون المسجلون في سجلات وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	نحو 479.000
اللاجئون غير المسجلين في سجلات الأونروا لكنهم مسجلون لدى السلطات اللبنانية	35.000
اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية (بلا هوية)	3.000-5.000
اللاجئون من سوريا منذ 2011	42.000

المصادر:

- 1-United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA): <https://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon> (11/5/2023)
- 2-UNHCR, The Situation of Palestinian Refugees in Lebanon, February 2016: <https://www.refworld.org/pdfid/56cc95484.pdf>

يبلغ عدد اللاجئين من فلسطين المسجلين لدى الأونروا حوالي 479.000 لاجئ. ويعيش نحو 45 في المائة منهم في 12 مخيماً للاجئين في البلاد<sup>12</sup>. وقد أظهر تعداد اللاجئين الفلسطينيين على مدى عام 2017 في 12 مخيماً و 156 تجمعاً أن عددهم يصل فقط إلى 183.255 نسمة<sup>13</sup> وذلك بسبب هجرتهم المستمرة من لبنان. وهناك ما يقدر بـ 3.000 إلى 5.000 لاجئ فلسطيني "بلا هوية" وصلوا في بداية الستينيات من القرن الماضي ولا يحملون أي وثيقة رسمية صالحة. كما يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في دائرة الشؤون السياسية واللاجئين (DPRA) وغير مسجلين في سجلات الأونروا، بـ 35.000 لاجئ.

<sup>10</sup> الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج تعداد السكان والمساكن عام 2004م، ص 7، صنعاء 2005.  
الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، المؤتمر العام الثالث للمغتربين اليمنيين، أكتوبر 2009م، وثائق المؤتمر ج 1، ص 317، صنعاء  
United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, 2015 Situation Report on International Migration, Displacement and Development in Changing Arab Region, P.44, Beirut-Lebanon

<sup>11</sup> <https://data.unhcr.org/en/country/Yem#category-5-402590> Country - Yemen (unhcr.org)

<sup>12</sup> UNRWA: <https://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon> (11/5/2023)

<sup>13</sup> LFH LCS, op.cit.

يشمل هذا العدد 165.549 لاجئ فلسطيني في لبنان و17.506 لاجئ فلسطيني من سوريا

وقد بدأ اللاجئون الفلسطينيون من سوريا بالتدفق الى لبنان بعد وقت قصير من اندلاع الأزمة السورية في آذار/مارس 2011، لكن عددهم لم يرتفع إلا بشكل كبير في النصف الثاني من عام 2012 مع اشتداد الأزمة<sup>14</sup>. ودخل أكثر من نصف المقيمين (نحو 42.000 عام 2016)<sup>15</sup> في عام 2013 مع وصول النسبة الأكبر خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تلك السنة. وقد هاجر عدد كبير منهم الى خارج لبنان وبقي نحو 35.000<sup>16</sup>، عدد كبير منهم يعيش الآن في المخيمات.

## ٢- اللاجئون الآخرون وطالبو اللجوء

تعززت مكانة لبنان كدولة مستقبلية للاجئين بعد عام 2011 عندما بدأ السوريون البحث عن ملاذ من الصراع في سوريا، ما أدى إلى تغيير ديموغرافي كبير في لبنان. مع حلول عام 2014، ارتفع عدد اللاجئين السوريين، الذين تطلق عليهم الحكومة اللبنانية تسمية "نازحون سوريون"، إلى أكثر من مليون نازح. وحيال هذا الوضع، اتخذ السياسيون اللبنانيون موقفاً موحداً للحد من قدرة اللاجئين السوريين على البقاء في لبنان، وترافق ذلك مع تغيير في السياسة تجاههم تم تنفيذه لأول مرة اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2015<sup>17</sup>. ويوضح الجدول التالي أحدث البيانات المتاحة عن اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في سجلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان (UNHCR)، علماً أن تسجيل اللاجئين السوريين توقف منذ ايار/مايو 2015 بقرار من الحكومة اللبنانية<sup>18</sup>.

### جدول 2: اللاجئون المسجلون في سجلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، نيسان/ابريل 2023

البلد	عدد اللاجئين المسجلين
سوريا	805326
العراق	6350
السودان	2189
جنسيات أخرى	3239

المصدر: UNHCR, Fact Sheet, Lebanon April 2023, op.cit

<sup>14</sup> UNRWA & American University of Beirut (AUB) (2015), Profiling the Vulnerability of Palestine refugees from Syria living in Lebanon, p.6

<sup>15</sup> The Situation of Palestinian Refugees in Lebanon, op.cit, p. 12

<sup>16</sup> مقابلة مع ساري حنفي، أستاذ مشارك في علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت ورئيس تحرير المجلة العربية لعلم الاجتماع "إضافات". الجمعة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2016

<sup>17</sup> Robert Forster and Are John Knudsen, National and International migration policy in Lebanon, EFFEXT Back-ground Paper, Lebanon, p. 8

لا بد من التوضيح أن المديرية العامة للأمن العام اللبناني أعلنت عن التعديلات الجديدة في نظام التأشيرات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2014. في السابق، كان بإمكان الرعايا السوريين الحصول على تأشيرة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد من دون تسديد أية رسوم لدى دخولهم الأراضي اللبنانية. وقد سعت السلطات اللبنانية من خلال التدابير الجديدة التي تُصنّف التأشيرة في ست فئات - سياحة، أعمال، دراسة، ترانزيت، إقامة قصيرة، أو دواعٍ طبية - إلى ضبط أعداد اللاجئين، مع العلم أن لبنان يحتل المرتبة الثانية عالمياً لناحية حجم اللجوء على أراضيه، وكذلك إلى رصد السوريين غير المسجلين.

إلا أن وزارة الخارجية اللبنانية أصدرت بياناً في 15 كانون الثاني/يناير 2015 في محاولة للتوضيح بأن الإجراءات الجديدة لأصنّف في إطار التأشيرة. على الأرجح أن الوزارة تأخذ في الاعتبار الاتفاقات السابقة التي تعتبر أنه من غير الضروري للبنانيين والسوريين الذين يتنقلون بين البلدين الحصول على تأشيرات. بيد أنها تشدد على أنه سيُمنع على السوريين دخول لبنان عن طريق معبر حدودي ومن دون حيازة الأوراق المطلوبة.

شوهه في 2023/8/15 على: <https://carnegieendowment.org/sada/57736>

<sup>18</sup> راجع في هذا الصدد المصدر التالي:

UNHCR, Fact Sheet, Lebanon April 2023: accessed on 15/8/2023 on :<https://reporting.unhcr.org/document/4773>

ويستشف من خلال مراجعة الجهات الرسمية والمنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون اللاجئين أن الأعداد الواردة في الجدول أقل بكثير من الأعداد الفعلية للاجئين الموجودين على الأراضي اللبنانية. فمنذ نهاية الحرب الأهلية في عام 1990، استقبل لبنان أعدادًا متزايدة من العمال الآسيويين والأفارقة والعرب الآخرين، ومعظمهم من السوريين<sup>19</sup>. وقد أجبر الصراع المستمر في سوريا منذ العام 2011 آلاف السوريين على البحث عن ملاذ في لبنان الذي استقبل نحو 1.8 مليون سوري وفقًا للتقديرات الرسمية<sup>20</sup> (بمن فيهم 805.326 لاجئًا سوريًا مسجلًا لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيسان/أبريل 2023).

كما فر آلاف اللاجئين العراقيين إلى لبنان من سوريا بعدما نزحوا إليها بسبب عدم الاستقرار والعنف الذي أعقب غزو العراق عام 2003. وقد تباينت الإحصاءات الخاصة باللاجئين العراقيين في لبنان علما أنه لا تتوافر معطيات حديثة عن أعدادهم. وفي العام 2007، تم تقديرهم من قبل مكتب بيروت التابع للمفوضية بـ 40.000، في حين قدر المسؤولون الأمنيون في وزارة الداخلية اللبنانية (MOIA) عددهم بـ 100.000<sup>21</sup>.

### ثالثا: الإطار القانوني للهجرة واللجوء

يتمثل الإطار القانوني للهجرة في مجموعة من التشريعات التي بدأت بقانون الجنسية لعام 1925 (المعدل عام 1960) وقانون عام 1962 في شأن دخول الأجانب وإقامتهم وخروجهم. وقد تم دعم هذه القوانين الأولية بقوانين ومراسيم إضافية، وآخرها قانون مكافحة الإتجار رقم 2011/16.

وتخضع الهجرة النظامية لقواعد وإجراءات "التأشيرة" التي يُعفى منها رعايا بعض البلدان (يمكن منح تأشيرة الدخول في المطار أو نقاط العبور الحدودية).

كما تنظم التشريعات المسائل غير النظامية المتعلقة بالدخول والإقامة والخروج من لبنان مثل: منع المكوث، مدة الإقامة حسب

<sup>19</sup> أن الاستقدام الجماعي للعمال السوريين من قبل رواد الأعمال اللبنانيين بدأ في الستينيات من القرن الماضي، عندما شهد لبنان طفرة اقتصادية، لا سيما في قطاع البناء. وخلال الثمانينيات، فترة الحرب الأهلية (1975-1991)، اشتدت حركة مغادرة العمال السوريين، لكن بقي عدد كبير منهم في البلاد. ومنذ نهاية الحرب الأهلية، عاد العمال السوريون بأعداد كبيرة بعد الطلب على العمالة في سوق إعادة الإعمار:

John Chalcraft (2009): *The invisible cage, Syrian migrant workers in Lebanon*, Stanford, California: Stanford University Press, 310 p.

<sup>20</sup> "وزير لبناني: لسنا مستعمرة.. وقرار أوروبا بشأن نازحي سوريا طعنة في ظهرنا". شوهد في 2023/8/15 على:

<https://lebanon.un.org/ar/128585-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19-%D9%88%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%81%D8%A3-%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B6%D8%B9%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D8%8C-%D8%A8%D8%AD%D8%B3%D8%A8>

Serene Assir, *Invisible Lives: Iraqis in Lebanon*, 9 April 2007: <https://electronicintifada.net/content/invisible-lives-ira-qis-lebanon/6849> (accessed on 2/6/2023)

Hala Naufal, *Youth Mixed Migration in Beirut: Driving factors, lived experiences, sexual and reproductive health and rights*, Pilot Study, Country Report, (not published), UNFPA & DRC, March 7, 2018, pp.10-11

الجنسية والوضع، عقوبات ضد أرباب عمل المهاجرين غير النظاميين الذين لديهم نسب عالية من العمالة غير النظامية، تسوية الوضع القانوني السنوي للمهاجرين غير النظاميين من خلال تصاريح العمل. كما يحظر ويعاقب الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي<sup>22</sup>.

ومن الناحية النظرية، تخضع هجرة اليد العاملة لرقابة صارمة. إذ يجب أن يكون العمال الأجانب على كفالة مقيم في لبنان للحصول على الإقامة<sup>23</sup>. كما يجب أن تكون المهنة مفتوحة لغير اللبنانيين.

**الوضع الخاص للاجئين الفلسطينيين:** يُعدّ اللاجئون الفلسطينيون أجانب من الفئات الخاصة (قرار رقم 319 لعام 1962)، لكنهم لا يحصلون على بطاقات تمثل هذه الفئات، بل تُعطى لهم بطاقات صادرة عن "المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين". ولا يحصل اللاجئ الفلسطيني المعترف به رسمياً من الدولة اللبنانية على أيّ من الحقوق المدنية والاجتماعية. والبطاقة الشخصية الصادرة عن هذه المديرية مع بطاقة الأوروا، هما الدليل على وضعية اللجوء، وهما شرطان أساسيان للإقامة والتنقل والسفر والحصول على المستندات الرسمية وإجراء المعاملات<sup>24</sup>.

**اللاجئون غير الفلسطينيين:** لا يعترف لبنان باللاجئين غير الفلسطينيين. نتيجة لذلك، تعتبر الحكومة اللبنانية اللاجئين غير الفلسطينيين - وهم لاجئون بالنسبة الى المفوضية - مهاجرين غير نظاميين. إن حق اللجوء السياسي غير موجود في الدستور اللبناني. وهذا يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، الذي ينص على أنه "يحق للفرد أن يلتمس اللجوء في بلدان أخرى ويتمتع به هرباً من الاضطهاد". ولطالما افتخر لبنان بالدور الذي لعبه في وضع الإعلان، لكنه استبعد الحق في حماية اللجوء<sup>25</sup>.

وكما سبقت الإشارة، لم يصادق لبنان على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967<sup>26</sup>. ويتم تحديد وضع اللاجئ في الوقت الحالي بشكل أساسي من خلال أحكام "مذكرة التفاهم" Memorandum of Understanding الموقعة بين لبنان

<sup>23</sup> يتضمن نظام الكفالة قيوداً شديدة ويتكون من قوانين وأنظمة وممارسات عرفية تربط الإقامة القانونية للعمال المهاجرين بأصحاب عملهم. وبالتالي، لا يمكن للعمال ترك وظائفهم أو تغييرها دون موافقة صاحب العمل. أولئك الذين يتركون أصحاب عملهم دون إذن يخاطرون بفقدان إقامتهم القانونية ويواجهون الاحتجاز والترحيل. (نظام الكفالة التعسفي في لبنان):

<https://www.hrw.org/ar/news/2022/01/03/380894> (accessed on 28/5/2023)

<sup>24</sup> يوسف كرباح - حلا نوفل، الفلسطينيون في العالم، دراسة ديموغرافية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني/يناير 2020، ص 136

<sup>25</sup> Paul Tabar, Lebanon: A Country of Emigration and Immigration, p.11: <http://schools.aucegypt.edu/GAPP/cmrs/reports/Documents/Tabar080711.pdf>

<sup>26</sup> على الرغم من توقيع لبنان، من بين اتفاقيات أخرى، على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أو اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو اتفاقية حقوق الطفل. انظر:

Hala Naufal (2011), La situation des refugies et travailleurs Syriens au Liban suite aux soulèvements populaires en Syrie, (2011), CARIM Notes d'analyse et de synthese 2011/73, Module socio-politique, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), Institut universitaire europeen, 2011, p 4

<sup>27</sup> مذكرة تفاهم بين مديريةية الأمن العام والمكتب الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التعامل مع حالات طالبي اللجوء المنتقمين للحصول على وضع اللاجئ لدى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 9 أيلول/سبتمبر 2003. ومديرية الأمن العام هي جزء من وزارة الداخلية وهي مسؤولة، من بين شؤون أخرى، عن إنفاذ كل القوانين المتعلقة بالأجانب في لبنان. انظر موقع الأمن العام، "تاريخ ومهام الأمن العام"، على:

[www.general-security.gov.lb/English/History/GSFunction/](http://www.general-security.gov.lb/English/History/GSFunction/)

<sup>28</sup> Françoise De Bel-Air (2017). Migration Profile: Lebanon. European University Institute, Robert Shuman Centre for Advanced Studies ; Migration Policy Centre, Issue 2017/12, pp. 3- 4

والمفوضية في 9 أيلول/سبتمبر عام 2003<sup>27</sup>. وبموجب هذه المذكرة، فإن لبنان ليس دولة مضيضة لطالبي اللجوء واللاجئين، ولكنه فقط بلد عبور أو لجوء مؤقت. وتمنح مذكرة التفاهم هذه ضمانات محدودة فقط للاجئين المعترف بهم من قبل المفوضية، وهي لا تضمن أي لاجئ وصل قبل عام 2003، أو اللاجئين الذين رفضتهم المفوضية. فيصبح هؤلاء، بحكم الواقع، مقيمين غير نظاميين وغير موثقين، ويواجهون السجن، إذا تم القبض عليهم<sup>28</sup>.

ويفتقد الفلسطينيون "بلا هوية" وغالبية اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، الوضع القانوني في لبنان، وما يترتب على ذلك من حيث قدرتهم على ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم والوصول إلى الخدمات الأساسية<sup>29</sup>.

## رابعاً: هشاشة أوضاع الشباب اللاجئين والمخاطر التي يتعرضون لها

استناداً إلى التعريف المعتمد في هذه الورقة للهجرة المختلطة، يركز هذا القسم على أوضاع الشباب اللاجئين السوريين والعراقيين والفلسطينيين من سوريا منذ بداية الأزمة السورية في العام 2011.

### ١- غياب الصفة القانونية

يؤدي غياب الوضع القانوني إلى تجريد اللاجئين الشباب من حقوقهم الأساسية، ويمنعهم من الوصول إلى الخدمات التي توفرها الدولة، وأهمها الخدمات الصحية والتعليمية. وقد تسببت سياسات الإقامة الجديدة التي تم إدخالها في كانون الثاني/يناير 2015 في فقدان ما يقدر بـ 70 في المائة من اللاجئين السوريين الوضع القانوني، ما أدى إلى تقييد حركتهم وقدرتهم على العمل والحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وتؤدي السياسة الجديدة التي وضعتها الحكومة اللبنانية إلى تعزيز العمالة غير النظامية بشكل غير مباشر، وتعرض اللاجئين للاستغلال المالي، بما في ذلك ساعات العمل الطويلة، والرواتب المنخفضة، وعدم الحماية. كما أنها تعرض اللاجئين الأشد فقراً إلى مواقف محفوفة بالمخاطر تضعهم أمام خيارات غير مواتية، بما في ذلك العمل بالجنس، وتهريب الأسلحة والمخدرات، ومحاولات الهجرة غير النظامية<sup>30</sup>.

ويواجه اللاجئون الفلسطينيون الشباب من سوريا المقيمين حالياً في لبنان تحديات في تسوية أوضاعهم القانونية أو إقامتهم. منذ وصولهم إلى البلاد، أصدر الأمن العام اللبناني عدة تعاميم تمكنهم من تجديد تصاريح الإقامة المطلوبة. ومعظم هذه التعاميم كانت سارية المفعول لمدة شهر إلى ثلاثة أشهر، وصدر العديد منها بفواصل زمنية، وخلال هذه الفترة لم يكن التجديد ممكناً من الناحية النظرية، وكان تجديد الإقامة مجاناً للسنة الأولى. وخلال عام 2014 وجزء من عام 2015، بلغت تكلفة تجديد وثائق الإقامة القانونية 200 دولار أمريكي للشخص الواحد سنوياً لأولئك الذين تجاوزوا عاماً واحداً من الإقامة<sup>31</sup>. ومن المرجح أن العديد من اللاجئين الفلسطينيين الشباب من سوريا لم يتوجهوا إلى مكتب الأمن العام خوفاً من الاعتقال والترحيل أو بسبب طول العملية وتكلفتها. ومنذ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2015، تم إصدار العديد من المذكرات بشكل دوري للسماح بتجديد وثائق الإقامة مجاناً.

<sup>27</sup> Aidoun, Undocumented Palestinians in Lebanon (Non-ID Refugees), 2014, <http://bit.ly/1W9Jrg7>

<sup>30</sup> Human Rights Watch, World Report 2017: Lebanon

<sup>31</sup> تبين نتائج الدراسة حول "تحديد نقاط ضعف لاجئي فلسطين من سوريا المقيمين في لبنان" "Profiling the Vulnerability of Palestine refugees from Syria living in Lebanon" سابقة الذكر، أنه على الرغم من أن أقل من 3 في المائة دخلوا لبنان بشكل غير قانوني، فإن أكثر من نصفهم لم يحملوا تأشيرة دخول صالحة خلال صيف 2014، ما يدل على أن أغليبيتهم دخلوا لبنان بشكل قانوني لكنهم فقدوا وضعهم القانوني بسبب تجاوز مدة التأشيرة. وان أحد أسباب الوقوع في الوضع غير القانوني هو عدم القدرة على دفع 200 دولار لتجديد الإقامة لكل فرد من أفراد الأسرة.

كما صدرت أوامر مغادرة لبعض اللاجئين الفلسطينيين من سوريا ممن انتهت صلاحية تصاريح إقامتهم، على الرغم من أن هذه الأوامر لم تنفذ<sup>32</sup>.

أما بالنسبة إلى اللاجئين العراقيين، فقد قدم مكتب المفوضية في لبنان للقادمين من بغداد وجنوب العراق اعترافاً ظاهرياً كلاجئين منذ شباط/فبراير 2007. ومع ذلك، فإن أقل من 10 في المائة من الذين وصلوا إلى لبنان مسجلون بالفعل لدى المفوضية. ويمنح هذا الاعتراف اللاجئين حماية جزئية: إعادة التوطين ليست بأي حال من الأحوال حقاً ولا حماية كاملة. وبما أن لبنان ليس من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين، فإن السلطات اللبنانية لا تولي اهتماماً كبيراً للأدلة على أن المفوضية اعترفت بالعراقي كلاجئ. في الممارسة العملية، ولهذا السبب، يشعر الكثيرون أنه لا جدوى من التسجيل لدى المفوضية على الإطلاق. ويدخل العراقيون عادة إلى لبنان بتأشيرة سياحية مدتها شهر واحد، أو يتم تهريبهم عبر الحدود السورية مقابل 100 إلى 150 دولاراً أمريكياً. وقد تبين أن وضع 71 في المائة من اللاجئين العراقيين الذين شملهم الاستطلاع الذي أجراه المجلس الدنماركي للاجئين في عام 2007، غير قانوني، ووصل 95 في المائة منهم إلى لبنان عن طريق التهريب عبر الحدود السورية اللبنانية. وقد أفاد أكثر من النصف بقليل أنهم لم يشعروا أبداً بالأمان في لبنان<sup>33</sup>، في حين تعتبر غالبية اللاجئين العراقيين لبنان نقطة عبور نحو الدول الغربية<sup>34</sup>.

## ٢- الأوضاع المعيشية

**أ- اللاجئون السوريون الشباب:** دخل اللاجئون السوريون الشباب (15-24 سنة) إلى لبنان بسبب تدهور الوضع الأمني بشكل عام، أو خوفاً من العنف المباشر ضدهم أو ضد أفراد أسرهم، واختاروا العيش في مناطق مألوفة لهم، أو حيث لديهم أقارب و/أو معارف. وكانت نسبة الإناث أكبر بكثير من نسبة الذكور، و 46 في المائة من الإناث متزوجات أو سبق لهن الزواج مقارنة ب 11 في المائة من الذكور. وما يزيد قليلاً عن واحد من كل خمسة، أو ما يعادل 22 في المائة لديهم أطفال. ويعيش حوالي الثلث أو 30 في المائة في مساكن مؤقتة. ويقيم معظم الشباب في مساكن مزدحمة، بمتوسط 8 أفراد في كل وحدة سكنية، وغالباً ما تكون المرافق الأساسية غير متوفرة. وهناك أقلية، أي 6 في المائة فقط، ملتحقه بالتعليم، وقد حاولت أقلية الإلتحاق بالدراسة لكنها تسربت لأسباب عدة منها كلفة التعليم وصعوبة تلبية احتياجاتها المالية، وعدم توافق المناهج الدراسية في لبنان مع المناهج المعتمدة في سوريا، وكلفة النقل. إن نصف الشباب ناشطون اقتصادياً بمعنى أنهم إما يعملون أو يبحثون عن عمل، والنصف الآخر عاطل من العمل مع غالبية للإناث (86 في المائة). إن ما يقرب من ثلثي العاملين غير راضين عن ظروف العمل بسبب انخفاض الأجور في المقام الأول، وغالباً ما يرغبون بالقيام بأي عمل متاح بسبب حاجتهم الماسة. ومع أنه في الكثير من الأحيان يتعذر الحصول على الخدمات الصحية بسبب الكلفة، إلا أن الخدمات الصحية متاحة ل 96 في المائة من الشباب، وينطبق ذلك على الخدمات المتعلقة بالحمل والولادة. ويلاحظ انتشار الزواج المبكر الذي يبدو مقبولاً لدى الشباب وعائلاتهم إذا أتاحت الفرص المناسبة، ويستخدم كإستراتيجية للتكيف في الظروف الحالية<sup>35</sup>.

32 Chaaban, J., Salti, N., Ghattas, H., Irani, A., Ismail, T., Batlouni, L. (2016), "Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015". Report published by the American University of Beirut (AUB) and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), p. 8

33 Danish Refugee Council (2007), Iraqi Population Survey in Lebanon, pp. 46-47. [https://iraqlogger.powweb.com/downloads/Full\\_Report\\_3.pdf](https://iraqlogger.powweb.com/downloads/Full_Report_3.pdf)

34 Serene Assir, Invisible Lives: Iraqis in Lebanon, 9 April 2007: <https://electronicintifada.net/content/invisible-lives-iraqis-leb-34-anon/6849> (accessed 2/6/2023)

35 Situation Analysis of Youth in Lebanon Affected by the Syrian Crisis, op.cit: 35  
ارتكز تحليل الوضع على عينة عشوائية من 985 شاب وشابة في الفئة العمرية (15-24 سنة). وقد دخل 86 في المائة منهم إلى لبنان عبر الحدود السورية اللبنانية.

ويعتقد اللاجئين السوريون الشباب أن موقف اللبنانيين تجاههم ايجابي وسلبى على السواء. إلا أن الموقف السلبي أكثر انتشاراً ويعزى الى تدهور الأوضاع الاقتصادية في لبنان، خاصة في ما يتعلق بالعمل. في المقابل، يعبر الشباب اللبناني عن مواقف متحيزة ضد نظرائهم السوريين ويخشونهم. وفي موازاة الخوف الجماعي المرتبط بالعدد الكبير للاجئين السوريين وطول فترة مكوثهم في لبنان، تلاحظ أيضاً علامات تعاطف مع قضيتهم<sup>36</sup>.

**ب- اللاجئين الفلسطينيين الشباب من سوريا:** تقيم غالبية اللاجئين الفلسطينيين (63 في المائة) في 12 مخيماً منتشراً في جميع أنحاء لبنان، في حين يعيش الباقيون (36.6 في المائة) في مناطق هامشية حول المخيمات أو في تجمعات في أنحاء البلاد، علماً أن البنية التحتية للمخيمات كانت مستنزفة فوق طاقتها قبل وصول عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا. وتعمل الغالبية العظمى من القوى العاملة بين اللاجئين الفلسطينيين بشكل غير نظامي، وأقل من 14 في المائة لديهم عقود عمل، ويشغل معظمهم (60.4 في المائة) وظائف تتطلب مهارات متدنية تقابلها مستويات عالية من الفقر والفقر المدقع. وقد بلغ معدل الفقر 65 في المائة عام 2015، بينما وصل معدل الفقر المدقع إلى 3 في المائة. ويطاول الفقر خصوصاً اللاجئين الشباب حيث يعيش 71 في المائة في فقر و 5 في المائة في فقر مدقع<sup>37</sup>.

وقد انعكس سلبي التدهور المستمر للوضع الاقتصادي والسياسي في لبنان، إلى جانب كل من القيود التي تفرضها الحكومة اللبنانية على اللاجئين الفلسطينيين وتقييد ميزانية الأونروا وتزايد الاحتياجات، على جودة التعليم والمخرجات التعليمية لدى الشباب والشابات من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا. وفي ظل اختلاف الأدوار والمعايير الثقافية التي تجعل الذكر أكثر ارتباطاً بالعمل وتأمين دخل للأسرة، يتجه الشباب الى ترك الدراسة في عمر مبكر. وهكذا، بلغ معدل الانتظام في الدراسة في المستوى المتوسط 75.2 في المائة للإناث في مقابل 64.3 في المائة للذكور، وفي المستوى الثانوي 42.9 في المائة للإناث في مقابل 28.4 في المائة للذكور. وبلغ معدل الرسوب المدرسي للفئة العمرية (16-18 سنة) 11.3 في المائة للذكور و 7 في المائة للإناث<sup>38</sup>. ويفقد المزيد من الطلاب الحافز لإكمال دراستهم ويجدون صعوبة في تبرير الاستثمار في التعليم بسبب محدودية الوصول إلى فرص العمل اللائقة في سوق العمل اللبناني شديد التمييز<sup>39</sup>.

**ج- اللاجئين العراقيون الشباب:** لا تتوفر معلومات حديثة عن الأوضاع المعيشية للاجئين العراقيين الشباب باستثناء نتائج الاستطلاع الذي أجراه المجلس الدنماركي للاجئين العراقيين في عام 2007. شكل آنذاك الشباب العازبون الذين يعيشون في بيوت الشباب 68 في المائة من اللاجئين العراقيين الذكور. ويفتقر هؤلاء إلى التأمين الصحي والوصول الى المرافق الصحية، فضلاً عن الحماية من المخاطر المهنية. كما أنهم غير مؤهلين للحصول على المساعدة الإجتماعية على الرغم من وظائفهم ذات الدخل المنخفض. وهذه المجموعة من الشباب أكثر عرضة للملاحقة من قبل السلطات القانونية كجزء من الإجراءات الأمنية،

<sup>36</sup> Situation Analysis of Youth in Lebanon Affected by the Syrian Crisis, op.cit, p.31.

<sup>37</sup> Chaaban, J., Salti, N., Ghattas, H., Irani, A., Ismail, T., Batlouni, L. (2016), "Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015", op. cit. p. 45-53-54-82

<sup>38</sup> Youssef, (S). (2020) Adolescent boys and youth in Lebanon, A review of the evidence, Report, London: Gender and Adolescence: Global Evidence

<sup>39</sup> منحت التغييرات التي أدخلت على القانون اللبناني في عامي 2005 و 2010 اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حق الوصول القانوني إلى بعض الوظائف الرسمية في القطاع الخاص التي كانت في السابق مقصورة على المواطنين اللبنانيين. ومع ذلك، تشير التقارير إلى استمرار الحظر القانوني على وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى مهنة حرة أو نقابية (بما في ذلك مجالات الطب والزراعة وصيد الأسماك والنقل العام). انظر: The Situation of Palestinian Refugees in Lebanon, 2016, op.cit. p.5

وبالتالي الاحتجاز. وبالإضافة إلى ذلك، هم أكثر عرضة للانحراف بسبب ظروف عملهم القاسية، ويواجهون تحديات في تأمين ترتيبات المعيشة بمفردهم مع عدم وجود روابط عائلية مباشرة أو داعمة داخل لبنان<sup>40</sup>.

## خامساً: الخاتمة والتوصيات

لم يصادق لبنان على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، ولا يعترف بوضع اللاجئين أو يدعم حقوق اللاجئين. كما لم يوقع على الاتفاقية الدولية لعام 1990 لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ويتم تحديد وضع اللاجئين في الوقت الحالي من خلال أحكام "مذكرة التفاهم" Memorandum of Understanding الموقعة بين لبنان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي بموجبها يعد لبنان بلد عبور أو لجوء مؤقت.

يتواجد في لبنان نحو 200.000 لاجئ فلسطيني منذ عام 1948، و11.778 لاجئ مسجل من العراق والسودان ودول أخرى، وحوالي مليوني لاجئ سوري منذ العام 2011 نتيجة الحرب في سوريا. وغالبًا ما تكون المعلومات المتعلقة بالعمال المهاجرين واللاجئين تقديرية بسبب عدم وجود أنظمة تسجيل ووجود عدد كبير من اللاجئين والمهاجرين غير المسجلين.

يعدّ اللاجئون الفلسطينيون أجانب من الفئات الخاصة وتُعطى لهم بطاقات صادرة عن "المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين". والبطاقة الشخصية الصادرة عن هذه المديرية مع بطاقة الأونروا، هما الدليل على وضعية اللجوء، وهما شرطان أساسيان للإقامة والتنقل والسفر والحصول على المستندات الرسمية وإجراء المعاملات. ولا يعترف لبنان باللاجئين غير الفلسطينيين، وبالتالي تعتبر الحكومة اللبنانية اللاجئين غير الفلسطينيين - وهم لاجئون بالنسبة الى المفوضية - مهاجرين غير نظاميين. ويؤدي غياب الوضع القانوني إلى تجريد اللاجئين عموماً واللاجئين الشباب خصوصاً من حقوقهم الأساسية، وبحول دون حصولهم على فرص عمل ووصولهم إلى الخدمات الأساسية التي توفرها الدولة، وأهمها الخدمات الصحية والتعليمية.

ونظراً الى تزايد اعداد اللاجئين السوريين منذ العام 2011، تتصاعد الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية على اللاجئين السوريين لمغادرة لبنان، تغذيها الأزمة الاقتصادية والمالية المستفحلة وانتشار "كراهية الأجانب".

وانطلاقاً من الاحتياجات الأساسية للمهاجرين واللاجئين الشباب، وسعيها الى الاستجابة لها بطريقة مراعية لحقوقهم، يمكننا تقديم التوصيات التالية الموجهة الى كل من الحكومة اللبنانية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بشؤونهم.

### ١- الى الحكومة اللبنانية

- السعي الى وضع سياسة واضحة للهجرة في لبنان.
- تحسين إدارة الهجرة من خلال إنشاء مرصد لها، وبناء القدرات في مجال جمع البيانات حول أنماط الهجرة وتحليلها.
- إعادة النظر في نظام الإقامة في لبنان والطريقة التي يتم فيها الاعتراف بالوضع القانوني للمهاجرين واللاجئين.
- استحداث آليات لرصد حركات التنقل غير النظامية والمختلطة للشباب، وجمع البيانات حول دوافعهم وخصائصهم واحتياجاتهم.
- إلغاء نظام الكفالة الذي ينطوي على انتهاكات للعمال والعاملات المهاجرين.

- الاعتراف بأن اللاجئين هم مجموعة محددة ومحمية في القانون الدولي لأن الوضع في بلدانهم الأصل يجعل من المستحيل بالنسبة لهم العودة إليها.
- التوقيع على الاتفاقية الدولية لعام 1990 لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والمصادقة على الاتفاقيات التي تنص على حماية العمال المهاجرين.
- الاعتراف بحق المهاجرين الشباب بالرعاية الصحية والتعليم والعمل في إطار القوانين المرعية الاجراء.
- السعي الى تحسين الوضع الاقتصادي الذي يمكنه أن يخلق فرص عمل لكل من الشباب في المجتمعات المضيفة للاجئين والشباب اللاجئين.

## ٢- الى المنظمات الدولية

- اعطاء الأولوية لاجاد حل سياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
- زيادة ميزانية الأونروا لتوفير خدمات الصحة والتعليم والحماية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وغيرها من أشكال الدعم للاجئين الفلسطينيين في لبنان.
- تأمين التمويل اللازم لاستجابة المنظمات الدولية للأزمة السورية وتوفير خدمات الصحة والتعليم والحماية والمياه والصرف الصحي والنظافة وغيرها من أشكال الدعم للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم.
- رفع مستوى الوعي وتقويم العقبات التي يواجهها اللاجئون الشباب لإعاقه وصولهم إلى التعليم وقدرتهم على التعلم (على سبيل المثال الاختلافات بين المناهج واللغة)
- دعم اجراء الدراسات التجريبية القائمة على الأدلة لإثبات الأثر الإقتصادي الايجابي لوجود اللاجئين، إذ يمكن أن يشكلوا موردا أيضا من خلال نقل رؤوس أموالهم ومهاراتهم.

## ٣ - الى المنظمات غير الحكومية

- جمع وتبادل المعلومات عن المهاجرين مع مراعاة الخصوصية والسرية وأمن المهاجرين.
- يحتاج المهاجرون الشباب إلى مزيج من الدعم النفسي والاجتماعي والصحي والقانوني - ويمكن القيام بذلك عن طريق إنشاء إحالات قوية بين القطاعات المختلفة المعنية أو عن طريق إنشاء مراكز شاملة.
- تنفيذ برامج مستدامة لحالات الطوارئ لتقديم المساعدة العاجلة للمهاجرين واللاجئين الشباب بالتعاون مع المنظمات الدولية.
- حث وكالات الأمم المتحدة على إدراك مخاطر الاجيال الضائعة من المهاجرين الشباب لضمان تقديم الدعم الكافي لهم على الصعيدين النفسي والاجتماعي.